

الجريدة الرسمية المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

(العدد ٧) يوم الخميس أول جمادى الأولى سنة ١٣٣٨ - ٢٢ يناير سنة ١٩٢٠ (السنة التسعون)

إرادات سلطانية - قوانين - مراسيم عالية - قرارات

ملخص	مرسوم بشأن الرأس ورقم ٦ متى أثنى بالنيل في سنة ١٩١٧ بتاحية الخلفاية بنيل بمركدشا بمديرية نسا .
قوانين نمرة ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ لسنة ١٩٢٠ بشأن ضرائب الأطنان بمجلة مديريات .	قرار ووزارة رقم ٢١٤٩ بشأن إجراءات استثنائية في بعض المدارس .
مرسوم بشأن بنكيت جسر النيل المنشأ في سنة ١٩١٦ بتاحية القنصلية بمركز شربين بمديرية الغربية .	قرار باستبدال جلسة .
مرسوم بشأن وصلة ترعة سندسبب التي أنشئت في سنة ١٩١٧ بتاحية ترعة البصل وكفر دمتو بمركز الهلة الكبرى بمديرية الغربية .	قرار بانتداب مفتشين بجهة المراتبة القضائية .
مرسوم بشأن وصلة ترعة كشيبر بترعة المنسايل التي أنشئت في سنة ١٩١٨ بتاحية المنسايل بمركز شبين للقناطر بمديرية القليوبية .	قرار بشأن عربات الركوب بالأجرة بمركز الزنازين - المواظف والتعريف .
مرسوم بشأن ثلاثة رؤوس أنشئت بالنيل في سنة ١٩١٨ بتاحية القصر والعياد بمركز نجع حمادى بمديرية نسا .	مفتوح بشأن الشروط التي يجب أن تتوفر فيمن يريد الدخول الى القنطر المصري .
	اعلان بخصوص تصدير القمح .
	ملحق
	مرسوم بتأسيس شركة مساهمة تدعى "الشركة الميكانيكية للحراة والزراعة" .

قانون نمرة ٢ لسنة ١٩٢٠ بمقتضى زيادة الرسوم المؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية القليوبية

نحن سلطان مصر
بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣
وعلى القانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٨ القاضى بتقرير رسوم مؤقتة بنسبة خمسة في المائة من ضريبة الأطنان بمديرية القليوبية لمدة ثلاث سنوات من أول أبريل سنة ١٩١٨
وعلى قرار مجلس مديرية القليوبية الصادر في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٩
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقاً رأى مجلس الوزراء ،
رسمنا بما هوآت :

مادة ١ - الرسوم المؤقتة المقررة بمقتضى القانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٨ المشار اليه تكون بنسبة سبعة في المائة من ضريبة الأطنان لمدة سنة واحدة من أول أبريل سنة ١٩١٩
٢ - تحصل هذه الرسوم في المدة المشار اليها مع أقساط الأموال وبنيبتها .
٣ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .
صدر برأى عابدين في ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٣٣٨ (١٥ يناير سنة ١٩٢٠)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
يوسف وهبة

وزير الداخلية
محمد توفيق نسيم

قانون نمرة ٣ لسنة ١٩٢٠ بمقتضى زيادة الرسوم المؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية البحيرة

نحن سلطان مصر
بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣
وعلى القانون نمرة ٢ لسنة ١٩١٧ القاضى بتقرير رسوم مؤقتة بنسبة خمسة في المائة من ضريبة الأطنان بمديرية البحيرة لمدة خمس سنوات من أول أبريل سنة ١٩١٧
وعلى قرار مجلس مديرية البحيرة الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩١٩
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقاً رأى مجلس الوزراء ،
رسمنا بما هوآت :

مادة ١ - الرسوم المؤقتة المقررة بمقتضى القانون نمرة ٢ لسنة ١٩١٧ المشار اليه تكون بنسبة سبعة في المائة من ضريبة الأطنان لمدة ثلاث سنوات من أول أبريل سنة ١٩١٩
٢ - تحصل هذه الرسوم في المدة المشار اليها مع أقساط الأموال وبنيبتها .
٣ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .
صدر برأى عابدين في ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٣٣٨ (١٥ يناير سنة ١٩٢٠)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
يوسف وهبة

وزير الداخلية
محمد توفيق نسيم

قانون نمرة ٤ لسنة ١٩٢٠ بمقتضى زيادة الرسوم المؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية المنيا

نحن سلطان مصر
بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣

قانون نمرة ١ لسنة ١٩٢٠

بمقتضى زيادة الرسوم المؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية الدقهلية

نحن سلطان مصر
بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣
وعلى القانون نمرة ١ لسنة ١٩١٥ القاضى بتقرير رسوم مؤقتة بنسبة خمسة في المائة من ضريبة الأطنان بمديرية الدقهلية لمدة خمس سنوات من أول يناير سنة ١٩١٥ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٩
وعلى القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١٩ القاضى بتقرير رسوم مؤقتة بنسبة خمسة في المائة لمدة خمس سنوات وثلاثة أشهر من أول يناير سنة ١٩٢٠
وعلى قرار مجلس مديرية الدقهلية الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٩
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقاً رأى مجلس الوزراء ،
رسمنا بما هوآت :

مادة ١ - الرسوم المؤقتة المقررة بمقتضى القانون نمرة ١ لسنة ١٩١٥ ونمرة ١٠ لسنة ١٩١٩ المشار اليها تكون بنسبة سبعة في المائة من ضريبة الأطنان لمدة خمس سنوات ابتداء من أول أبريل سنة ١٩١٩
٢ - تحصل هذه الرسوم في المدة المشار اليها مع أقساط الأموال وبنيبتها .
٣ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .
صدر برأى عابدين في ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٣٣٨ (١٥ يناير سنة ١٩٢٠)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
يوسف وهبة

وزير الداخلية
محمد توفيق نسيم